

لماذا يُقبَلُ التسرّي في الإسلام، مع إشكاليّته الأخلاقيّة؟

التاريخ : 27-08-2022 21:03:27

المصدر : مركز أصول

المؤلف : باحثو مركز أصول

نص السؤال

لماذا يُقبَلُ التسرّي في الإسلام، مع إشكاليّته الأخلاقيّة؟

خاتمة الجواب

الجوابُ التفصيلي:

كان من المعروف - قبل الإسلام - أن الجوّاريّ غيرُ مشمولاتٍ بالرّعاية الاجتماعيّة، وأن الممارّسة الجنسيّة معهنّ مفتوحةٌ لكلِّ أحدٍ، وحتى إن بعضَ الأسيادِ كان يفرّضُ عليهنّ البغاءَ من أجلِ تحصيلِ المالِ □
أما الإسلامُ، فقد ضبَطَ جماعَ الجوّاري (الممارّسة الجنسيّة) بضوابطٍ شرعيّةٍ حاسمةٍ، فلم يَسْمَحْ به إلا في إطارِ نكاحٍ، أو ملكٍ يمينٍ، عندما كان موجودًا □

وأعطى في هذه الحالةِ أحكامًا خاصّةً للجارية التي يجامعها سيّدُها، كما هو معروفٌ في كتاباتِ العلماءِ عن «أمّهاتِ الأولادِ»، ومن ذلك:

أ- عدمُ السماحِ للسيّدِ بجماعها إذا كانت متزوّجةً من غيره، أو سبقَ أن جامعها أبوه، أو ولده، أو كانت محرّمًا له □

ب- أن خِدْمَتَها تكونُ في إطارٍ محدودٍ داخلَ البيتِ □

ج- أنها إذا ولدتُ منه، فإنها تُصبحُ حرّةً بعد موتِهِ تَلْقائِيًا □

ومعنى هذا: أن جماعَ الجوّاري كان يُعطى لهنّ - في حكمِ الإسلام - ميزاتٍ خاصّةً، ممّا قد يجعلُ كلَّ واحدةٍ منهنّ تحلُمُ بذلك □

د- وأمّا السّبايا، فإنهنّ يَدْخُلْنَ في حكمِ الجوّاري؛ لكنّ الجديدَ الذي جاء به الإسلامُ في هذا المجالِ، هو: إزالةُ ما كان في الموضوعِ من

تسبُّبٍ؛ فلم يَسْمَحْ بجماعِ المَسْبِيّةِ إلا بعد أمرينِ:

- حصولُ القسمةِ واستقرارها في حظِّ شخصٍ محدّدٍ □

- التأكُّدُ من براءةِ رَجِوعِها مِنَ الحَمْلِ □

وهذان الأمران في غاية الأهمية فيما يخص المحافظة على طهارة المجتمع، وعدم اختلاط الأنساب، أو تناقل الأمراض □

وإذا أسرت المرأة مع زوجها، وصارا في ملك رجل واحد من المسلمين، فإنه لا يفسخ عقد الزوجية بين تلك الكافرة وزوجها، ويثبتيان على عقدهما، وعليه: فلا يستطيع مالك تلك المرأة أن يجامعها □

إذا علم ذلك، فأين هو مما يوجد الآن من إرسال الجنود الذين يشعرون بنشوة الانتصار في المجتمعات المهزومة، مع إطلاق الحررية الحيوانية الهمجية لهم في العزبة والاعتصاب، وما يتبع ذلك من انتشار للذيلة والأمراض، واختلاط الأنساب والجهل بها، بل عدم الاهتمام بها، وما يتبع ذلك من ميلاد جيل من أبناء الخزي والعار، والهزيمة والسفاح، بلا نسب ولا هوية □ لقد حرّم الإسلام أن تكون الجارية متاعاً مشاعاً، فأوجب أن تكون الجارية أو الجوارى ملكاً لرجل واحد، ولا يجوز - بل يحرم - أن يجامعهن غيره، كما أوجب الإسلام عليه أن ينفق عليهن، وأن لهن ما يحتجن إليه من الطعام والكسوة، وأن يكرمهن؛ كما حث الرسول ^ على الزواج بهن؛ ليصحن خرات سيئات، كما حث ورغب في تعليمهن وتأديهن، ونهى عن ضربهن؛ فقد قال عليه السلام:

«أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَوَلِيدَةٌ، فَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا -: فَلَهُ أَجْرَانِ»

رواه البخاري (5083)، ومسلم (154)

أجر النكاح والتعليم، وأجر العتق □

وفي ملك اليمين حكم أخرى؛ فهو يحفظ كثيراً منهن من أن يتركن يتسكعن في الطرقات والشوارع، ولا ميعل لهن، أي: أن من حكم

الإسلام: أن شرع ملك اليمين حرصاً على مصلحتهن، وخوفاً عليهن من أن يتشردن فيتعرضن للإهانة في شرفهن وكرامتهن □

كما أن في هذا التشريع حفظاً للبلاد من انتشار الفساد؛ إذا تركن بغير ميعل يُعيلهن، ولا راع يزعى شؤونهن □

وفي بقاء الإنسان تحت حكم الرق، ومشاهدة حال المسلمين -: داع لدخوله في الإسلام، وهو خير له من بقائه حراً على كفره □ ولغير ذلك

من الحكم؛ فما أعظم هذا الدين، وما أرحمه، وما أسمى معاملته حتى مع خصومه □